## أنباء لبنانية

### مرجع سياسي لـ «الأنباء»: اتفاق الهدنة سقف للتفاوض مع إسرائيل.. وترجيح انتقال رئيس «المعلومات» إلى السلك الديبلوماسي

# بعد التعيينات الأمنية.. العين على مديرية المخابرات في الجيش

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عز الدين

قضيتان خطفتا الأضواء خلال الساعات الماضية: انطلاق ورشة تنفيذ بنود البيان الوزاري وخطاب القسم لرئيس الجمهورية من خلال التعيينات، والتي بدأت في دفعة أولى أمنية، على أن تليها دفعات أخرى وفقا لآليات لا تزال قيد الدرس ويتفق عليها، والثانية هي الرسائل الأميركية والإسرائيلية حول مسار تفاوضي مع لبنان، عززه تشكيل ثلاث لجان لبحث موضوع الحدود والنقاط الحدودية موضع الخلاف.

ورفعت بعض الدول الغربية ومعها إسرائيل سقف المطلوب من المحادثات أو المفاوضات وأهدافها، في إشارة إلى أنها قد تصل إلى التطبيع، إلا أن لبنان وفي مجمل الأحوال لن يفاوض على التطبيع أو معاهدة سلام، إلا ضمن اتفاق عربي شامل يكون عنوانه إقامة الدولة الفلسطينية.

وقال مرجع سياسي لـ «الأنباء»: «إن سقف أي تفاوض لبناني مع إسرائيل بشكل غير مباشر، اتفاق الهدنة الموقع العام 1949».

وأضاف «إن أي تفاوض مع إسرائيل عبر ممثلي الولايات المتحدة وفرنسا من خلال «اللجنة الخماسية»، هدفه معالجة النقاط الخلافية حول الحدود والانسحاب من المواقع الخمسة كاحتلال مستحدث، وصولا إلى ترسيم الحدود المكرسة بموجب الوثائق الموجودة في الأمم المتحدة، والتي وضعت في العام 1923 بين الانتداب الفرنسي على لبنان والانتداب البريطاني على فلسطين المحتلة».

وتابع المرجع «يتركز اهتمام لبنان في هذه المرحلة على أمرين هما إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الكامل ومعالجة النقاط الخلافية الـ 13، وما استجد مع انتشار الجيش اللبناني على كامل الأراضي حتى الحدود الدولية، وحصر قرار الأمن بالقوى الرسمية وحدها.

والثاني هو البدء بعملية الإعمار لإعادة السكان الذين تهجروا من البلدات الحدودية منذ نحو سنة ونصف السنة.

الرئيس العماد جوزف عون مترئسا جلسة مجلس الوزراء في قصر بعبدا (محمود الطويل)

وهذا الشرط، أي إعادة الإعمار، لا يمكن فصله عن الأول، وهو بسط سلطة الدولة بشكل كامل وحصري».

وفي إطار الاعمار، ثمة إشارات إيجابية من خلال بدء المفاوضات مع وفد صندوق النقد الدولي الذي أجرى جولة واسعة من المحادثات مع كبار المسؤولين في لبنان، ما قد يفتح الطريق أمام مساعدات واستثمارات تشكل حجر الأساس لبدء عملية إعمار ما تهدم من الجنوب إلى الضاحية الجنوبية وصولا إلى البقاع. وكل ذلك تعززه الثقة التي ستتكرس من خلال أداء الحكومة وتنفيذ خطتها الإصلاحية في شكل شفاف بعيدا عن أي محاصصات أو التفاف على عملية الإصلاح.

في الشق الحكومي، تم إنجاز التعيينات الأمنية، وأبرزها تعيين العميد رودولف هيكل (مواليد 1969) قائدا جديدا للجيش بعد ترقيته إلى رتبة عماد. وسبق للقائد الجديد الخدمة في جميع وحدات الجيش، وآخرها قيادة قطاع جنوب الليطاني، ثم مديرية العمليات. ويتيح عمر القائد الجديد مواكبة العهد الحالي للرئيس جوزف عون كاملا، قبل بلوغه سن التقاعد القانونية الخاصة برتبة عماد.

وتتجه الأنظار إلى القائد الجديد لجهة إحداث تبديل في مديرية المخابرات، بالاقتراح على وزير الدفاع اللواء ميشال منسي اسما جديدا بديلا للعميد الركن طوني قهوجي من عدمه. ويقينا، يشكل بقاء قهوجي في منصبه الحدث الثاني والأبرز بعد إنجاز التعيينات الأمنية في جلسة الخميس، لجهة ما تردد عن رغبة أميركية ببقاء مدير المخابرات في منصبه، تقابلها رغبة محلية بتعيين العميد حسان أبو ناصر مديرا جديدا للمخابرات.

وفي شق متصل بالقطع الأمنية، تردد ان رئيس شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي العميد خالد حمود قد ينقل إلى السلك الديبلوماسي ويعين سفيرا للبنان لدى المملكة العربية السعودية.

في أي حال، تتابع الحكومة بوتيرة عالية تنفيذ بيانها الوزاري، بعد جلسة ثانية لها منذ نيلها الثقة. وبدا حرص رئيس الجمهورية العماد جوزف عون على إطلاق عجلة الدولة، والسعي توازيا عبر تكثيف الاتصالات الديبلوماسية إلى تحقيق «انفراج حدودي» على كل الحدود البرية اللبنانية، توازيا مع طمأنة لبناني الداخل ولبناني الانتشار على متانة الوضع الأمني، ما يسهم في تعزيز الثقة وتشجيع المغتربين على المجيء إلى البلاد، سواء لتمضية عطلات عيدي الفطر السعيد والفصح، وقضاء فصل الصيف في ربوع البلاد، بعد الانتكاسة الكبرى العام الماضي، جراء توسيع إسرائيل حربها على حزب الله وتاليا لبنان في القسم الأخير من سبتمبر 2024.

في السياق ذاته، علمت «الأنباء» أن لجنة مهرجانات بعلبك الدولية تسعى إلى إطلاق برنامج خاص بالمهرجانات، سيتضمن ـ بحسب معلومات خاصة ـ عرضا موسيقيا ضخما جديدا يعده الفنان أسامة الرحباني، على أن تعلن التفاصيل الكاملة بعد توقيع العقد.

وفي الجنوب، استمرت الخروقات الإسرائيلية اليومية متفاوتة بين شكل جزئي بالطيران المسير والتوغل البري الخفيف، والموسع الذي يصل إلى استهدافات.

وأفاد الجيش اللبناني عبر حسابه على منصة «إكس» بأنه «تسلم عبر الصليب الأحمر الدولي العسكري الذي اختطفه العدو الإسرائيلي بتاريخ 9 مارس 2025 ونقل إلى أحد المستشفيات للمعالجة».

## مجلس الوزراء يعيّن قادة جدداً للأجهزة العسكرية والأمنية

بيروت: أعلن وزير الاعلام د.بول مرقص خلال تلاوته مقررات جلسة مجلس الوزراء أمس، عن عقد جلسة خاصة غير عادية لمجلس الوزراء يوم الإثنين المقبل لدرس آلية التعيينات الإدارية.

وقال ان المجلس عين العميد رودولف هيكل قائدا للجيش، والعميد رائد عبدالله مديرا عاما لقوى الأمن الداخلي، والعميد حسن شقير مديرا عاما للأمن العام، والعميد ادغار لاوندس مديرا عاما لجهاز أمن الدولة. وأكد مرقص ان «التعيينات كانت وفق الخبرات والكفاءة، ونعمل في مجلس الوزراء بدقة مع الحرص الشديد على المعايير والكفاءات»

وأضاف: «الرئيس جوزف عون أوضح أن وفد صندوق النقد الدولي أكد ضرورة تعيين حاكم مصرف لبنان. وشدد على إقرار قانوني السرية المصرفية اللذين يحتاجان إلى تعديلات إضافية وإعادة هيكلة المصارف».

وتمت ترقية العميد هيكل إلى رتبة عماد، وكل من العمداء عبدالله وشقير ولاوندس إلى رتبة لواء.

### «مصلحة لبنان واللبنانيين تكمن في نجاح الحكومة»

## النائب عبدالرحمن البزري لـ «الأنباء»: علينا التعامل مع السلاح بالطرق السليمة لتطبيق «الطائف»

بيروت ـ زينة طباره

النائب د.عبدالرحمن البزري

قال النائب الطبيب البروفيسور عبدالرحمن البزري في حديث إلى «الأنباء»: «الجميع في لبنان يراقب عمل الحكومة على أمل أن تثبت قولا وفعلا أنها مختلفة عن سابقاتها. وقد واجهت حتى الساعة عددا من التحديات الأساسية، أبرزها إقرار موازنة 2025 بمرسوم، رغم الشوائب الكبيرة في مضمونها من رسوم وضرائب مرتفعة تثقل كاهل المواطنين».

وتابع البزري: «تصدت الحكومة للتعيينات على اختلاف أنواعها، واستهلت مسيرتها بإقرار الأمنية منها الخميس، على رغم ما بدا من انها مرتبطة إلى حد كبير بالتوازنات السياسية والطائفية والمذهبية. وما تحقق أكد على ان التغيير الذي حصل في لبنان، أتى فقط نتيجة الحرب الإسرائيلية على لبنان من جهة، والمتغيرات التي حلت في المنطقة الإقليمية من جهة ثانية، وليس نتيجة تبدل في موازين القوى الداخلية».

وأضاف: «رغم الوعد الذي أطلقه رئيس الحكومة نواف سلام بأن التعيينات ستجري وفقا لآلية معينة، الا انه تبين للقاصي والداني هو ان هذه الآلية لم تطبق. بل ان كل مسؤول في مذهبه وطائفته أخذ حصته، بما أعاد اللبنانيين في الذاكرة إلى مشهدية المحاصصة في الحكومات السابقة، علما ان التعيينات أمنية كانت أم قضائية أم إدارية، هي لكل الوطن بكل شرائحه وألوانه الطائفية والمذهبية. وعلى رغم مما تقدم، لا بد ان نعطي الحكومة فرصة لتطبيق بيانها الوزاري الذي أيدناه بثقة كبيرة، مع إبداء بعض الملاحظات البناءة عليه، لان مصلحة لبنان واللبنانيين تكمن في نجاح الحكومة، للانطلاق نحو لبنان الجديد الذي نريده ونسعى إلى بنائه».

على صعيد مختلف، وعن دخول اللجنة الخماسية التي تضم السعودية وقطر ومصر والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا على خط تطبيق القرار 1701، خصوصا لجهة ما يتعلق منه بالشق الداخلي المعني بنزع سلاح «حزب الله»، قال البزري: «للبنان مصلحة في استرداد أراضيه المحتلة من العدو الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على كل شبر من التراب اللبناني، علما ان كل الكتل والتكتلات النيابية، بما فيها كتلتي الوفاء للمقاومة والتنمية والتحرير، أيدت خطاب القسم (لرئيس الجمهورية) والبيان الوزاري القائمان على اتفاق الطائف، والذي نص صراحة على حصرية السلاح بيد الدولة وعلى حق الشرعية اللبنانية ببسط نفوذها على مساحة الوطن. مع الإشارة إلى انه سبق لحزب الله ان أعلن عن خروجه من منطقة جنوب الليطاني، في وقت يستمر العدو الإسرائيلي في احتلال خمس تلال لبنانية، إضافة إلى اعتداءاته شبه اليومية التي طالت العمق اللبناني والبقاع الشمالي. وبالتالي نأمل من اللجنة الخماسية ان تتعامل بجدية وحسم، سواء مع الخروقات الإسرائيلية لسيادة لبنان، أم مع عدم تنفيذها لاتفاق وقف إطلاق النار».

وتابع: «علينا كلبنانيين، رئاسة وحكومة وشعبا، ان نتعامل مع سلاح حزب الله بالطرق السليمة والمناسبة، من أجل تطبيق اتفاق الطائف وبسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية. وعلى المجتمع الدولي في المقابل ان يتعاطى مع الوجود الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية على انه احتلال، يتطلب منه إلى جانب الدول الراعية لاتفاق وقف إطلاق النار التدخل بحسم لإنهائه، مع الأمل بأن تنجح المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان جينين هينيس بلاسخارت في تواصلها مع العدو الإسرائيلي للغرض نفسه، بالتوازي مع استخدام لبنان الوسائل الديبلوماسية لتحرير أراضيه».

وختم البزري قائلا: «يقع لبنان اليوم بين مطرقة عدم الاستقرار في جنوبه وشماله، وسندان التحولات الإقليمية الخطيرة. وليس سراً أن استقراره مرتبط عضويا بالاستقرار في سورية أيا تكن طبيعة النظام أو الحكم فيها. وبالتالي أي خلل في الواقع السوري ينسحب سلبا على الواقع اللبناني. من هنا ندعو الحكومة اللبنانية إلى التعامل بإيجابية مع الأحداث والمتغيرات في سورية، في سبيل تحقيق الاستقرار الداخلي، لا سيما على المستوى الأمني والسياسي حتى الاجتماعي».

### وزراء الخارجية العرب عرضوا على المبعوث الأميركي ويتكوف خطة إعادة الإعمار

# اتهام «أممي» لإسرائيل بـ «الإبادة» عبر تدمير قطاع الصحة في غزة

عواصم ـ وكالات: خلص تحقيق للأمم المتحدة إلى أن إسرائيل ارتكبت أعمال «إبادة» في قطاع غزة عبر التدمير الممنهج لمنشآت الرعاية الصحية والانجابية.

وتوصلت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة إلى أن السلطات الإسرائيلية «دمرت جزئيا القدرة الإنجابية للفلسطينيين في غزة كمجموعة عبر التدمير الممنهج لقطاع الصحة الإنجابية، ما يرقى إلى فئتين من أعمال الإبادة».

وردت بعثة إسرائيل في جنيف بالقول إنها «ترفض بشكل قاطع» الاتهامات.

وقالت اللجنة الأممية: وثقنا انتهاكات إسرائيلية واسعة بحق الفلسطينيين في جميع الأراضي المحتلة منذ 7 أكتوبر، مضيفة ان الجيش الإسرائيلي لديه خريطة للمرافق الصحية واختصاصاتها، وقد تم تدميرها بطريقة متعمدة.

وتابعت اللجنة، لدينا أدلة على شن الهجمات الإسرائيلية بشكل متعمد على مؤسسات ومرافق صحية، وهناك تجاهل وإنكار من المجتمع الدولي لما يحصل من انتهاكات بحق الفلسطينيين.

وأكدت انه يتم الاعتداء على السجناء الفلسطينيين جسديا ونفسيا بشكل يهين كرامتهم، وقالت ان الضحايا الفلسطينيين لا يستطيعون إيصال أصواتهم لمعاقبة مرتكبي الجرائم بحقهم وضمان عدم تكرارها.

وقالت اللجنة الاممية ان أي طفل يولد اليوم في غزة يواجه خطر الموت، سواء خلال سن الرضاعة أو بعد أن يكبر، كما ان الأطفال يعانون من معضلات صحية نتيجة تلوث المياه والبرد والجوع.

وطالبت اللجنة ان يأخذ المجتمع الدولي والمنظمات تقاريرنا بشأن الأراضي المحتلة على محمل الجد. وقالت إن التعريف القانوني الذي نعتمده يؤكد أن ما يحدث في الأراضي الفلسطينية إبادة جماعية.

وتعرف اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية هذه الجريمة على أنها أي أفعال ارتكبت بنية تدمير مجموعة وطنية أو عرقية أو دينية بالكامل أو جزئيا.

وأفاد التحقيق بأن إسرائيل تورطت في اثنين من خمسة أفعال تعرفها اتفاقية الأمم المتحدة على أنها إبادة جماعية، مشيرا إلى أنها كانت «تتسبب عمدا بظروف حياتية للمجموعة محسوبة للتسبب بتدميرها بدنيا» و«تفرض إجراءات تهدف إلى منع حدوث ولادات ضمن المجموعة».

وقالت رئيسة اللجنة نافي بيلاي في بيان إن «هذه الانتهاكات لم تتسبب في إيذاء بدني ونفسي شديد مباشر للنساء والفتيات فحسب، بل أدت كذلك إلى تداعيات طويلة الأمد لا يمكن إصلاحها على الصحة النفسية والإنجابية وفرص الخصوبة للفلسطينيين كمجموعة».

في سياق آخر، قالت وزارة الخارجية القطرية إن وزراء الخارجية العرب الذين اجتمعوا في الدوحة أمس الأول «عرضوا على المبعوث الأميركي ستيفن ويتكوف تفاصيل الخطة العربية لإعادة إعمار غزة».

جاء ذلك خلال اجتماع في العاصمة القطرية حضره رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، ووزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، والمصري بدر عبد العاطي، والأردني أيمن الصفدي، ووزير الدولة في الخارجية الإماراتية خليفة شاهين المرر، وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، بالإضافة إلى مبعوث الرئيس الأميركي للشرق الأوسط ستيف ويتكوف.

وأكدت «الخارجية» القطرية في بيان أن وزراء الخارجية العرب عرضوا على ويتكوف خطة إعمار قطاع غزة التي أقرتها القمة العربية في القاهرة في الرابع من مارس الجاري، كما اتفقوا مع المبعوث الأميركي على مواصلة التشاور والتنسيق بشأنها كأساس لجهود إعادة إعمار القطاع.

وأكد الوزراء العرب أهمية تثبيت وقف إطلاق النار في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، مشددين على ضرورة إطلاق جهد حقيقي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، بما يضمن تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال.

من جهتها، حذرت حركة حماس من «مجاعة جديدة» في قطاع غزة بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي واعتماد سياسات التجويع حتى في شهر رمضان، وسط صمت المجتمع الدولي.

وقال عبداللطيف القانوع، وهو متحدث باسم الحركة، في بيان إن الفلسطينيين بقطاع غزة «يعانون حصارا مشددا للأسبوع الثاني، ويمنع الاحتلال (الإسرائيلي) إدخال الغذاء والدواء والوقود والمواد الأساسية»، وهو ما يعتبر «جريمة تجويع جديدة».

واعتبر القانوع أن ما يمارسه الاحتلال الإسرائيلي «جريمة تجويع جديدة» ضد الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر. وأضاف أن «الأيام القليلة القادمة ستشهد فقدانا لعدد من المواد الأساسية والسلع الغذائية في قطاع غزة ما يزيد معاناة السكان ويفاقم أزمتهم».

وخاطب المجتمع الدولي محذرا «ما لم يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه قطاع غزة سيعاني سكانه المجاعة مجددا في شهر رمضان».

وفي السياق، دعا القانوع الوسطاء لـ «ممارسة مزيد من الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لفتح المعابر وتدفق المساعدات الإنسانية ووقف سياسة العقاب الجماعي بحق شعبنا».

وقالت بلدية رفح ان عشرات الآلاف يواجهون خطر العطش وانتشار الأوبئة، وافادت البلدية بتوقف كامل خدمات فتح الشوارع ونقل الركام بسبب نفاد الوقود واستمرار إغلاق الاحتلال للمعابر.

واضافت ان مولدات آبار المياه مهددة بالتوقف التام بسبب نفاد الوقود واستمرار إغلاق الاحتلال للمعابر.

وقالت إن عشرات الآلاف من سكان رفح يواجهون خطر العطش وانتشار الأوبئة مع تصاعد أزمة المياه.

وحذر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة من تداعيات إغلاق المعابر، وقال إن استمرار إغلاق الاحتلال الإسرائيلي لمعابر القطاع أدى لتوقف عشرات المخابز وشل قطاع المواصلات، ما يجعله يرقى لجريمة خنق جماعي يمارسها الاحتلال ونحذر من تداعياتها الكارثية.

وطالب المكتب المجتمع الدولي بالتحرك الفوري للضغط على الاحتلال لفتح المعابر.

الدفاع المدني الفلسطيني يستخرج جثثاً مدفونة في أرض مستشفى الشفاء بمدينة غزة (أ.ف.ب)